اعادة المحاكمة في قانون أصول محاكمات الجزائية العراقي: دراسة مقارنة بقانون الفرنسي

أ.م.د. مهدى شيداييان
الاستاذ المشارك بجامعة طهران
مجمع الفارابى / كلية القانون
m_sheidaeian@ut.ac.ir

م.م. بان قحطان سلطان
طالبة دكتوراه في جامعة طهران
برديس فارابي في ايران
Bankahtan@gmail.com

الكلمات المفتاحية: اعادة المحاكمة، قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، القانون الفرنسي.

كيفية اقتباس البحث

شيداييان ، مهدى ، بان قحطان سلطان ، اعادة المحاكمة في قانون أصول محاكمات الجزائية العراقي: دراسة مقارنة بقانون الفرنسي ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Retrial in the Iraqi Code of Criminal Procedure A comparative study with the French law

Mahdi sheidaeian
Associate professor in University of Tehran / Farabi College, law faculty

M.M. Ban Qahtan Sultan
PhD student at Tehran Pardis Farabi University in Iran

Keywords : Retrial, Code of Criminal Procedure, Iraqi Criminal Trials, French Law.

How To Cite This Article
Sheidaeian, Mahdi, Ban Qahtan Sultan, Retrial in the Iraqi Code of Criminal Procedure A comparative study with the French law, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study examines retrial as a basic tool for improvement, in addition to justice in the Iraqi and French legal systems. The importance of reconsidering the importance of protecting individuals, as it provides an opportunity to review the judiciary, especially when new evidence is discovered or there are errors in the application of the law. The study reviewed the legal rules of retrial in both Iraqi and French law, explaining the similarities and differences between the two systems. Iraqi law specifies several reasons for the first time for the convicted person to request a retrial, such as the emergence of new evidence or evidence of forgery in the evidence. While there is a French business partner, there is someone who sentenced him. The research highlights the role of the judicial authorities in Iraq, as the arbitration court is responsible for the competent retrial requests, while the Court of Cassation is responsible for this matter. It also reviews the legal implications of the issuance of the

retrial decision, including the executive suspension of the previous ruling and the evaluation of evidence. It aims to research the development of Iraqi criminal law related to retrial through French law, while providing legal legal assistance to guarantee justice. For this reason, the research on the importance of retrial for cases related to the protection of individual rights.

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع إعادة المحاكمة كأداة قانونية تهدف إلى تصحيح الأخطاء القضائية وضمان العدالة في النظامين القانونيين العراقي والفرنسي. تعكس إعادة المحاكمة أهمية بارزة في حماية حقوق الأفراد، حيث توفر فرصة لإعادة النظر في الأحكام الصادرة، خاصة عند اكتشاف أدلة جديدة أو وجود أخطاء في تطبيق القانون. تستعرض الدراسة الأسس القانونية لإعادة المحاكمة في كل من القانون العراقي والفرنسي، موضحةً أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين. حيث يحدد القانون العراقي عدة أسباب تتيح للمحكوم عليه طلب إعادة المحاكمة، مثل ظهور أدلة جديدة أو ثبوت تزوير في الأدلة. بينما يركز القانون الفرنسي على وجود أدلة حاسمة تؤثر على الحكم. يُبرز البحث أيضاً دور السلطات القضائية في العراق، حيث تتولى محكمة التمييز النظر في طلبات إعادة المحاكمة، بينما تختص محكمة النقض في فرنسا بهذا الشأن. كما يستعرض الآثار القانونية الناتجة عن صدور قرار إعادة المحاكمة، بما في ذلك تعليق تنفيذ الحكم السابق وإعادة تقييم الأدلة. يهدف البحث إلى تطوير التشريعات العراقية المتعلقة بإعادة المحاكمة من خلال الاستفادة من التجارب القانونية الفرنسية، مع تقديم توصيات لتحسين الإجراءات القانونية وتعزيز ضمانات العدالة. يعكس هذا البحث أهمية إعادة المحاكمة كوسيلة لتحقيق العدالة الجنائية وضمان حماية حقوق الأفراد.

المقدمة

لإعادة المحاكمة أهمية بارزة في القانون الجنائي، حيث تُعد من أبرز الضمانات القانونية التي تتيح للأفراد فرصة تصحيح الأحكام التي قد يشوبها خطأ أو انحراف قضائي. في ظل الطبيعة البشرية التي تجعل القضاء عرضة للخطأ، تُشكل إعادة المحاكمة آلية فعالة لتحقيق العدالة المنشودة، والتأكد من أن الأحكام الصادرة قد أُعِيد النظر فيها بناءً على معطيات جديدة قد تكون كفيلة بتغيير مسار القضية.

تأتي هذه الدراسة لبحث مفهوم إعادة المحاكمة في إطار قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، ومقارنته بما هو معمول به في القانون الفرنسي، بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، واستجلاء مدى فاعلية كل منهما في تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد.

تسعى الدراسة إلى تحليل الفرضيات الأساسية المتعلقة بإعادة المحاكمة، مثل ماهية الحالات التي تتيح إمكانية إعادة المحاكمة، وكيفية تقديم طلبات الإعادة، وما إذا كانت هناك ضمانات لحماية حقوق الأفراد بشكل متساوٍ في كلا النظامين. من خلال هذه المقارنة، يتم استعراض نقاط القوة والضعف في كل قانون، مع تقديم توصيات لتحسين النظام العراقي استناداً إلى الخبرة الفرنسية في هذا المجال.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على ضرورة تحقيق توازن بين حماية حقوق الأفراد وضمان عدالة الإجراءات القضائية، مما يسهم في تعزيز الثقة بالقضاء وتحقيق الاستقرار القانوني.

١.مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن مدى تنظيم قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي لموضوع إعادة المحاكمة، وكيفية معالجة هذا الموضوع في القانون الفرنسي، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين القانونين في هذا الشأن.

٢.أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع إعادة المحاكمة ذاته، باعتباره إحدى الضمانات الهامة للمتقاضين في المجال الجنائي. كما أن المقارنة بين القانونين العراقي والفرنسي ستساهم في إثراء الفقه القانوني وتطوير التشريع العراقي في هذا الشأن.

٣.هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع إعادة المحاكمة في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، ومقارنته بالتنظيم القانوني لهذا الموضوع في القانون الجنائي الفرنسي، للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما، بهدف استخلاص النتائج والتوصيات التي من شأنها تطوير التنظيم القانوني لإعادة المحاكمة في العراق.

٤.منهج البحث

سيعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث سيتم تحليل نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي والقانون الجنائي الفرنسي المتعلقة بموضوع إعادة المحاكمة، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

المبحث الاول

إعادة المحاكمة في القانون الجزائي في القانون العراقي

تُعتبر إعادة المحاكمة من الإجراءات القانونية المهمة في النظام القضائي العراقي، حيث تُتيح للأطراف المتنازعة فرصة للطعن في الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم. تهدف هذه العملية إلى تصحيح الأخطاء التي قد تحدث أثناء سير الدعوى، سواء كانت تلك الأخطاء ناتجة عن تطبيق غير صحيح للقانون أو ظهور أدلة جديدة تؤثر على مجريات القضية.في القانون الجزائي، تكتسب إعادة المحاكمة أهمية خاصة، نظرًا لما قد يترتب على الأحكام الصادرة من آثار جسيمة على حقوق الأفراد وحرياتهم. لذا، فإن تنظيم هذا الإجراء بشكل دقيق يُعد أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق العدالة.

المطلب الاول: تعريف إعادة المحاكمة

إعادة المحاكمة تُعد من أهم المبادئ القانونية التي تضمن تحقيق العدالة وتجنب الأخطاء القضائية، إذ تتيح للمتهمين فرصة جديدة لإعادة النظر في الحكم الصادر بحقهم إذا توفرت أسباب مقنعة تستدعي ذلك. إن هذا المبدأ القانوني يمثل ضمانة رئيسية ضد الأحكام الخاطئة والقرارات التي قد تصدر بناءً على أدلة غير مكتملة أو معلومات جديدة لم تكن متاحة أثناء المحاكمة الأولى.

تُعرف إعادة المحاكمة بأنها إجراء قانوني يمكّن من إعادة النظر في قضية سبق أن صدر فيها حكم نهائي، وذلك لأسباب تتعلق بكشف وقائع جديدة أو ظهور دلائل تُثبت براءة المتهم أو وقوع أخطاء جوهرية في المحاكمة السابقة. ويختلف هذا المفهوم من نظام قانوني لآخر، حيث تطبق كل دولة ضوابط وشروط خاصة تحدد متى وكيف يمكن إعادة المحاكمة.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية البحث في إعادة المحاكمة كإجراء يوازن بين تحقيق العدالة والحرص على استقرار الأحكام النهائية، مما يسهم في بناء ثقة المجتمع في النظام القضائي وحماية حقوق الأفراد من الانتهاكات القانونية.

إعادة المحاكمة هي إجراء قانوني استثنائي يُتيح للمحكوم عليه في قضية جزائية بطلب إعادة النظر في الحكم الصادر بحقه من قبل محكمة أعلى درجة، وذلك بهدف تصحيح أي أخطاء قد شابت الإجراءات أو الحكم السابق.[١]

في القانون العراقي، يُنظم هذا الإجراء بموجب قانون المرافعات المدنية. حيث يُمكن للمدعى عليه أو المدعي أن يطلب إعادة المحاكمة إذا توافرت شروط معينة مثل ظهور أدلة جديدة أو وجود خطأ في تطبيق القانون[٢].

في الفقه القانوني، تعتبر إعادة المحاكمة من الوسائل الأساسية لضمان العدالة وتحقيق الإنصاف. يُشير الفقهاء إلى أن إعادة المحاكمة تُعزز من مبدأ العدالة، حيث تتيح للأطراف فرصة تصحيح الأخطاء التي قد تؤثر على حقوقهم. كما أن الفقهاء يميزون بين أنواع مختلفة من إعادة المحاكمة، مثل إعادة المحاكمة بناءً على أدلة جديدة أو إعادة المحاكمة بسبب وجود عيب في الحكم[٣].

تعريف المحاكمة لغةً:

وتعني القضاء بين المتخاصمين أو الفصل في الأمور المتنازع عليها.والمحاكمة هي ممارسة الحكم والفصل بين المتخاصمين .يُ عرف "الحكم" كفعلٍ بمعنى القضاء بين الناس، وعليه تُفهم المحاكمة بأنها إجراءات قضائية لحل النزاعات[٤].

تعريف المحاكمة اصطلاحاً:

١.**القاموس القانوني** :المحاكمة هي الإجراءات التي تُجرى أمام القضاء لتحديد الحقوق والواجبات القانونية بين الأطراف المتنازعة أو الفصل في القضايا الجنائية، حيث تشمل مراحل متعددة بدءًا من تقديم الدعوى حتى النطق بالحكم.

٢.**معجم المصطلحات القانونية** :المحاكمة هي سلسلة من العمليات والإجراءات التي تنفذها المحكمة بشكل منظم للوصول إلى قرار قضائي في قضية معينة، سواء كانت مدنية أو جنائية، ويشمل ذلك تقديم الأدلة واستماع الشهادات.

٣.**المنجد في اللغة والقانون** :المحاكمة هي الإجراءات النظامية التي تهدف إلى توضيح موقف الأطراف القانونية أمام سلطة قضائية، واتخاذ قرار نهائي حول حقوق والتزامات الأطراف وفقاً للقانون[٥].

المطلب الثاني : الإعادة المحاكمة في القانون العراقي

أولاً: تعريف إعادة المحاكمة في القانون العراقي

إعادة المحاكمة هي إجراء قانوني يُمكن المحكوم عليه من طلب إعادة النظر في الحكم القضائي النهائي الصادر ضده، بناءً على ظهور أسباب جديدة قد تؤثر على صحة الحكم. يهدف هذا الإجراء إلى تصحيح الأخطاء التي قد تكون شابت المحاكمة الأصلية، سواء كانت أخطاء في تطبيق القانون أو في تقييم الأدلة.

ثانياً: الأسس القانونية لإعادة المحاكمة

حدد قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي عدة أسس يُمكن بناءً عليها طلب إعادة المحاكمة، وهي[٦]:

١.**ظهور أدلة أو وقائع جديدة** :إذا ظهرت بعد الحكم النهائي وقائع أو أدلة جديدة لم تكن معروفة أثناء المحاكمة الأصلية، وكان من شأنها إثبات براءة المحكوم عليه أو تخفيف العقوبة عنه. نصت المادة (٢٧٠/أ) من القانون على هذا الأساس، حيث جاء فيها: "إذا حُكم على شخص في جريمة ثم حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو قُدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق إثبات براءته."

٢.**ثبوت تزوير الأدلة أو شهادة الزور** :إذا بُني الحكم على أدلة ثبت بعد ذلك أنها مزورة، أو إذا صدر حكم بإدانة شاهد بالزور فيما يتعلق بشهادته ضد المحكوم عليه. نصت المادة (٢٧٠/ب) على أنه: "إذا كان الحكم قد بُني على شهادة شاهد أو خبرة خبير وحُكم بعد ذلك على هذا الشاهد أو الخبير بشهادة الزور فيما يتعلق بتلك الشهادة أو الخبرة."

٣.**تناقض الأحكام النهائية** :إذا صدر حكمان نهائيان متناقضان بشأن نفس الفعل ونفس الشخص، يمكن طلب إعادة المحاكمة لتصحيح هذا التناقض. يُعتبر هذا الأساس ضمانًا لعدم معاقبة الشخص على نفس الجريمة أكثر من مرة.

٤.**خطأ في تطبيق القانون** :إذا وقع خطأ جوهري في تطبيق القانون أو في تفسيره أثناء المحاكمة، وكان من شأنه التأثير على الحكم النهائي. هذا الأساس يضمن تصحيح الأخطاء القانونية التي قد تُلحق الظلم بالمحكوم عليه.

ثالثاً: شروط وإجراءات طلب إعادة المحاكمة

لتقديم طلب إعادة المحاكمة، يجب الالتزام بالشروط والإجراءات التالية[٧]:

•**صفة مقدم الطلب** :يُقدَّم الطلب من قبل المحكوم عليه نفسه، أو من ممثله القانوني، أو من قبل ورثته في حال وفاته، أو من الادعاء العام في بعض الحالات.

•**المدة الزمنية** :على الرغم من أن القانون لم يحدد مدة زمنية محددة لتقديم طلب إعادة المحاكمة، إلا أنه يُشترط أن يتم ذلك فور اكتشاف السبب المبرر لإعادة المحاكمة.

•**الإجراءات القانونية** :يُقدَّم الطلب إلى محكمة التمييز (النقض)، والتي تتولى دراسة الأسباب والبت في قبول الطلب أو رفضه. إذا قبلت المحكمة الطلب، تُعاد المحاكمة وفقًا للإجراءات القانونية المقررة[٨].

رابعاً: دور القضاء في ضمان تحقيق العدالة من خلال إعادة المحاكمة

يُعتبر القضاء الضامن الأساسي لتحقيق العدالة عند النظر في طلبات إعادة المحاكمة. يتعين على المحكمة التأكد من جدية الأسباب المقدمة ومن أن الطلب ليس مجرد وسيلة لتأخير تنفيذ الحكم أو للتلاعب بالإجراءات القضائية. كما يجب على المحكمة أن تُوازن بين مصلحة المجتمع في استقرار الأحكام القضائية ومصلحة المحكوم عليه في تحقيق العدالة[٩].

تُشكل إعادة المحاكمة في القانون العراقي وسيلة قانونية مهمة لتصحيح الأخطاء وتحقيق العدالة الجنائية، من خلال تمكين المحكوم عليهم من تقديم ما لديهم من أدلة جديدة أو الكشف عن أخطاء وقعت أثناء المحاكمة الأصلية. وبذلك، يُسهم هذا النظام في تعزيز ثقة الأفراد في القضاء وضمان حماية حقوقهم الأساسية.

المطلب الثالث: السلطات المختصة بنظر طلب إعادة المحاكمة

في القانون العراقي، تنظم المواد من ٢٧٠ إلى ٢٨٦ من قانون المرافعات المدنية إجراءات إعادة المحاكمة، حيث يتم تحديد الأسس والشروط التي يمكن من خلالها تقديم طلب إعادة المحاكمة، إضافة إلى السلطات المختصة بنظر هذا الطلب.

تتولى السلطات القضائية المختصة في العراق النظر في طلبات إعادة المحاكمة. ويمكن تحديد هذه السلطات وفقًا لنوع الدعوى وطبيعة القضية كما يلي:[١٠]

في القانون العراقي، توجد سلطات مختصة محددة تقوم بنظر طلبات إعادة المحاكمة، ويختلف دور كل منها وفقًا لنوع القضية وأهميتها ومدى توفر الأدلة التي تستدعي إعادة النظر. يُعدّ تحديد هذه السلطات أحد أهم الجوانب الإجرائية التي تضمن نزاهة القرار وإمكانية التصحيح في حال حدوث أخطاء قضائية. وفيما يلي توضيح لدور السلطات المختصة بنظر طلبات إعادة المحاكمة في القانون العراقي:

١.محكمة التمييز (النقض):.

تعد **محكمة التمييز** السلطة الأساسية والمختصة بنظر طلبات إعادة المحاكمة في العراق. تمثل هذه المحكمة أعلى سلطة قضائية في النظام القضائي العراقي، وتختص بمراجعة الأحكام النهائية وتقييم مدى صحة الأحكام من الناحية القانونية.

•**دور محكمة التمييز** :تتولى محكمة التمييز دراسة طلب إعادة المحاكمة المقدَّم من المحكوم عليه أو من يمثلونه قانونيًا، وتقوم بمراجعة الأسباب المقدمة للنظر فيما إذا كانت تستدعي فعلاً إعادة النظر في القضية.

•**القرارات الصادرة عن المحكمة** :بعد دراسة الأسباب، تصدر محكمة التمييز إما قرارًا بقبول الطلب وإعادة المحاكمة، أو برفضه إذا رأت أن الأسباب غير كافية أو غير مقنعة. في حال قبول الطلب، يتم إحالة القضية مرة أخرى إلى محكمة الموضوع لإعادة المحاكمة وفقًا للإجراءات القانونية.

٢.الادعاء العام:

يتمتع **الادعاء العام** بدور هام في مراقبة سلامة الإجراءات القضائية وضمان احترام حقوق الأفراد، بما في ذلك الحق في إعادة المحاكمة عند وجود مبررات كافية لذلك.

•**دور الادعاء العام** :يجوز للادعاء العام التقدم بطلب إعادة المحاكمة إذا توفرت لديه أدلة جديدة تُثبت براءة المحكوم عليه، أو إذا تبين وقوع خطأ في المحاكمة السابقة يستدعي إعادة النظر.

•**مصلحة المجتمع والعدالة** :يتدخل الادعاء العام في طلب إعادة المحاكمة ليس فقط لضمان العدالة الفردية، بل كذلك لحماية المصلحة العامة وضمان نزاهة النظام القضائي، حيث يُعدّ إعادة المحاكمة أداةً لتحقيق العدالة التصحيحية.

٣.المحاكم المختصة بنظر القضية:

في حال قبول طلب إعادة المحاكمة من قبل محكمة التمييز، يتم إحالة القضية إلى **المحكمة المختصة** بنظر الموضوع مجددًا. وقد تكون هذه المحكمة إما محكمة جنائية أو محكمة مدنية، حسب نوع القضية.

•**إجراءات المحاكمة الجديدة** :تتبع المحكمة المختصة الإجراءات القانونية المعتادة، مع أخذ الأدلة الجديدة أو المستجدات الأخرى بعين الاعتبار. تهدف هذه المحاكمة إلى تقييم الأدلة من جديد وإصدار حكم بناءً على المعلومات الجديدة.

•**التزام المحكمة المختصة بقرارات محكمة التمييز** :تُلزم المحكمة المختصة بالنظر في القضية وفقًا لتوجيهات محكمة التمييز، كما يتعين عليها النظر في الأدلة والشهادات والمستجدات التي

قدمت في طلب إعادة المحاكمة.

٤.اللجنة القضائية الخاصة (إن وجدت):

في بعض الحالات الاستثنائية، يتم تشكيل لجان قضائية خاصة للنظر في قضايا معينة تتطلب تحقيقات دقيقة وإجراءات معقدة. قد تتدخل مثل هذه اللجان في حالات إعادة المحاكمة إذا كانت القضية تتطلب مراجعة دقيقة لا يمكن تحقيقها ضمن إطار المحاكم العادية.

•**دور اللجنة القضائية الخاصة** :تقوم اللجنة القضائية الخاصة بإجراء التحقيقات اللازمة وجمع الأدلة الجديدة، ثم تقدم توصياتها إلى محكمة التمييز، التي تقرر بناءً على توصيات اللجنة ما إذا كانت ستقبل طلب إعادة المحاكمة أم لا.

سلطة إعادة المحاكمة للجهات المختصة، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويتيح فرصًا لتصحيح الأخطاء وتفادي وقوع الظلم.

لإعادة المحاكمة في العراق شروط محددة يتعين توافرها لقبول الطلب، ومن أبرزها:[١١]

١.اكتشاف وقائع جديدة :يجب أن تكون هناك وقائع جديدة لم تكن معروفة أثناء المحاكمة الأصلية.

٢.الغش أو الخطأ الجسيم :في حالة وجود دليل على أن الحكم قد بُني على أساس من الغش أو الخطأ الجسيم.

٣.تناقض الأحكام :إذا تبين أن هناك تعارضًا بين الأحكام الصادرة في نفس القضية[١٢].

إعادة المحاكمة تعتبر من الأدوات المهمة لضمان تحقيق العدالة وتصحيح أي خطأ قد يحدث في الأحكام النهائية. يسعى النظام القضائي العراقي من خلال هذه الأداة إلى توفير ضمانات للمحكوم عليهم وللأطراف المتنازعة، بحيث يمكنهم اللجوء إلى إعادة المحاكمة في حال اكتشاف ظروف جديدة أو أخطاء قد تؤثر على العدالة. وتعد السلطات المختصة، سواء كانت المحكمة التي أصدرت الحكم أو محاكم الاستئناف أو محكمة التمييز، عناصر أساسية في هذه العملية لضمان تحقيق المساواة والعدالة في تطبيق القانون.

المطلب الرابع: آثار صدور قرار إعادة المحاكمة

تُعدّ إعادة المحاكمة من أهم الإجراءات القانونية التي يمكن اللجوء إليها من أجل تحقيق العدالة عند حدوث أخطاء أو اكتشاف أدلة جديدة. في القانون العراقي، يتمثل الغرض الأساسي من إعادة المحاكمة في حماية حقوق الأطراف وضمان تطبيق العدالة بشكل صحيح. يهدف هذا النص إلى تحليل آثار صدور قرار إعادة المحاكمة في القانون العراقي وتناول المواد القانونية ذات الصلة:

١.**إلغاء الحكم الأصلي** :عند صدور قرار بإعادة المحاكمة، يتم إلغاء الحكم الأصلي الصادر بحق المتهم أو الطرف المتأثر، مما يعني أن كافة الآثار المترتبة على ذلك الحكم تصبح غير سارية المفعول حتى يتم إصدار حكم جديد. هذا يوفر فرصة للطرف المتضرر لتصحيح الخطأ الذي حدث في المحاكمة السابقة[١٣].

٢.**إعادة تقييم الأدلة** :يُعدّ إعادة المحاكمة فرصة لمراجعة الأدلة المقدمة وإعادة تقييمها. القانون العراقي يسمح بإعادة تقديم الأدلة التي لم تُؤخذ بعين الاعتبار في المحاكمة السابقة أو تقديم أدلة جديدة. هذا يعزز من إمكانية الوصول إلى حكم عادل ومناسب للطرفين.

٣.**تأخير العدالة** :على الرغم من أن إعادة المحاكمة تُعتبر إجراءً قانونيًا ضروريًا لتحقيق العدالة، إلا أنها قد تؤدي إلى تأخير الفصل في القضية. يمكن أن يؤثر ذلك على الأطراف المعنية بشكل سلبي، خصوصًا في القضايا التي تتعلق بالحقوق المالية أو النزاعات الأسرية.

٤.**حماية حقوق الإنسان** :يمثل قرار إعادة المحاكمة ضمانة مهمة لحماية حقوق الإنسان في حال حدوث أخطاء قضائية أو وجود شكوك حول نزاهة الإجراءات السابقة. إن إعادة المحاكمة توفر فرصة للتأكد من عدم وقوع أي ظلم أو انتهاك لحقوق الأفراد.

٥.**التأثير على النظام القضائي** :يتطلب إجراء إعادة المحاكمة موارد إضافية من النظام القضائي، بما في ذلك القضاة والمحامين والموارد اللوجستية. على الرغم من أهمية هذا الإجراء، فإنه يمكن أن يشكل عبئًا إضافيًا على النظام القضائي في حال تكراره بشكل غير مبرر[١٤].

في القانون العراقي، تخضع إعادة المحاكمة لمواد قانونية محددة تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة ومنع حدوث أي خطأ قضائي قد يؤثر على حياة الأفراد. من بين هذه المواد، يمكن الإشارة إلى المادة ٢٧٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي تتيح للمتهم طلب إعادة المحاكمة في حال ظهور أدلة جديدة أو ثبوت وقوع خطأ في الإجراءات السابقة. كما تنص المادة ٢٧٢ على أن للمحكمة الحق في قبول طلب إعادة المحاكمة إذا كان هناك مبرر قوي يستدعي ذلك.

من خلال هذه المواد، يتضح أن القانون العراقي يحرص على توفير الحماية الكاملة لحقوق الأفراد ويتيح الفرصة لتصحيح الأخطاء القضائية التي قد تحدث خلال سير المحاكمة. يتمثل الهدف النهائي في تعزيز الثقة بالنظام القضائي وتحقيق العدالة للجميع.

يمكن القول إن قرار إعادة المحاكمة في القانون العراقي يمثل أداة مهمة لتحقيق العدالة وضمان حماية حقوق الأفراد. ومع ذلك، فإن هذا القرار يأتي مع تحديات تتعلق بتأخير الإجراءات

واستهلاك الموارد القضائية. بناءً على ذلك، يجب استخدام هذا الإجراء بحذر وتحت ظروف واضحة ومحددة لضمان عدم استغلاله بشكل يضر بنزاهة وفعالية النظام القضائي.

المبحث الثالث

إعادة المحاكمة في القانون الجزائي الفرنسي

تُعتبر إعادة المحاكمة من الآليات القانونية الهامة في النظام القضائي الفرنسي، حيث تهدف إلى ضمان العدالة وتصحيح الأخطاء التي قد تحدث أثناء المحاكمات. يُعَد هذا الإجراء وسيلة للطعن في الأحكام النهائية، مما يتيح للأطراف المتنازعة فرصة إعادة النظر في القضايا التي تم الفصل فيها، وذلك تحت ظروف معينة نص عليها القانون.في القانون الجزائي الفرنسي، يتم تنظيم إعادة المحاكمة بشكل دقيق، حيث يُمكن تقديم طلب لإعادة المحاكمة بناءً على أسباب محددة مثل ظهور أدلة جديدة أو وجود أخطاء قانونية في الحكم السابق .يُعتبر هذا الإجراء ضروريًا لحماية حقوق الأفراد وضمان عدم صدور أحكام غير عادلة تؤثر على حرياتهم.

المطلب الاول :تعريف لإعادة المحاكمة في القانون الفرنسي

إعادة المحاكمة في القانون الفرنسي تُعتبر إجراءً قانونيًا يُتيح للأطراف المتنازعة فرصة للطعن في حكم قضائي نهائي، وذلك بناءً على أسباب محددة نص عليها القانون. تُعرف إعادة المحاكمة بأنها وسيلة لاسترداد الحكم الذي صدر عن المحكمة، عندما يتبين وجود أخطاء جوهرية في الإجراءات أو في تطبيق القانون، مما يستدعي إعادة النظر في القضية.وفقًا للقانون الفرنسي، يُمكن تقديم طلب إعادة المحاكمة في حالات معينة، مثل ظهور أدلة جديدة لم تكن متاحة أثناء المحاكمة الأصلية، أو إذا تم اكتشاف غش أثر بشكل مباشر على الحكم. يُعتبر هذا الإجراء استثنائيًا ويجب أن يتم وفق شروط قانونية صارمة[١٥].

في القانون الفرنسي، تُعد إعادة المحاكمة إحدى الآليات القانونية الهامة التي تُمنح للشخص المدان، بغية تصحيح الأحكام القضائية التي قد تتضمن أخطاء أو مبنية على أدلة غير مكتملة. يتم منح هذا الحق استنادًا إلى ضرورة تحقيق العدالة وتفادي الظلم. ورغم أن إعادة المحاكمة تعد استثناءً من قاعدة حجية الأحكام النهائية، إلا أنها تساهم في إرساء العدالة من خلال منح فرصة إضافية لمراجعة الأحكام التي صدرت بصفة نهائية.

المطلب الاول: الأسس القانونية لإعادة المحاكمة

الأخطاء القضائية التي يمكن أن تحدث في محاكمات سابقة. في القانون الفرنسي، تعد إعادة المحاكمة ("révision") أداة قانونية تهدف إلى تصحيح الأخطاء الجسيمة التي تُرتكب في

القضايا الجنائية، وتضمن حقوق الأفراد وضمان عدم وقوعهم ضحايا للأحكام الظالمة. تتميز إعادة المحاكمة بكونها وسيلة استثنائية تُلجأ إليها فقط في حالات خاصة ومحددة قانونًا[١٦].

الأسس القانونية لإعادة المحاكمة في القانون الفرنسي، هناك مجموعة من الأسس التي يمكن أن تتيح للأطراف المعنية طلب إعادة المحاكمة. تُنظَّم هذه الأسس وفقًا للمادة ٦٢٢ وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (Code de Procédure Pénale). تتضمن الأسس القانونية الرئيسية ما يلي:[١٧]

١.ظهور أدلة جديدة :يُعد ظهور أدلة جديدة أو معلومات لم تكن متوفرة أثناء المحاكمة الأولى أساسًا رئيسيًا لإعادة المحاكمة. يجب أن تكون هذه الأدلة حاسمة وقد تؤثر على النتيجة النهائية للحكم. هذا يعني أن الأدلة الجديدة يجب أن تثبت بوضوح أن المتهم قد يكون بريئًا أو أن هناك شكًا كبيرًا حول إدانته.

٢.الشهادة الزور :إذا تبيّن أن أحد الشهود قدم شهادة زور خلال المحاكمة وكان لهذه الشهادة تأثير مباشر على الحكم، فيمكن طلب إعادة المحاكمة. هذا الأساس يهدف إلى حماية نزاهة النظام القضائي وضمان عدم التأثير على القرارات القضائية من خلال معلومات غير صحيحة.

٣.الخطأ القضائي :يُعَدّ الخطأ القضائي أحد الأسباب الأكثر أهمية لإعادة المحاكمة. إذا ثبت أن هناك خطأً في تطبيق القانون أو في تفسيره خلال المحاكمة، أو إذا كانت هناك مخالفات جسيمة للإجراءات القانونية، فإن ذلك يمكن أن يكون مبررًا لإعادة المحاكمة.

٤.الإدانة اللاحقة لشخص آخر :إذا تم إدانة شخص آخر لاحقًا بارتكاب الجريمة نفسها، وتم إثبات أن هذا الشخص هو الجاني الحقيقي، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى إعادة المحاكمة للشخص الذي تم الحكم عليه خطأً في المحاكمة الأولى.

من الناحية القانونية، تعد إعادة المحاكمة جزءًا من ضمانات العدالة الجنائية. وهي توفر حماية ضد الأحكام الجائرة وتعكس التزام النظام القانوني الفرنسي بمبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المحاكمة العادلة. إن وجود شروط محددة لإعادة المحاكمة يمنع إساءة استخدام هذه الآلية ويضمن ألا تُستخدَم إلا في حالات استثنائية ومبررة[١٨].

تُظهِر الأسس القانونية لإعادة المحاكمة في القانون الفرنسي توازنًا بين حماية حقوق الأفراد وضمان استقرار الأحكام القضائية. على سبيل المثال، يُعتبر ظهور أدلة جديدة أساسًا قويًا لإعادة المحاكمة، ولكنه يجب أن يكون ذا تأثير مباشر على الحكم النهائي، وهو ما يعكس الحرص على عدم فتح الباب أمام الطعون غير المبررة التي قد تُضعِف النظام القضائي.

من جهة أخرى، فإن الشهادة الزور والخطأ القضائي يُظهران الحاجة إلى وجود آليات للتصحيح وضمان نزاهة العملية القضائية. فالشهادة الزور تُعتَبر خطرًا يهدد مصداقية النظام القضائي ككل، ولذا فإن إعادة المحاكمة في هذه الحالة تهدف إلى إعادة الثقة في الأحكام الصادرة.

إعادة المحاكمة في القانون الفرنسي هي إجراء استثنائي يهدف إلى تحقيق العدالة وتصحيح الأخطاء القضائية التي قد تحدث. يتم تحديد أسس هذا الإجراء بشكل دقيق لضمان ألا تُستخدَم إلا في الحالات التي تستحق فعلاً إعادة النظر. هذا التوازن بين حماية حقوق الأفراد وضمان استقرار النظام القضائي هو ما يجعل من إعادة المحاكمة أداة قانونية حيوية ضمن النظام القانوني الفرنسي.

المطلب الثالث: السلطات المختصة بنظر طلب إعادة المحاكمة

في القانون الفرنسي، يُنظر طلب إعادة المحاكمة من قبل محكمة النقض (Cour de Cassation)، وهي أعلى سلطة قضائية في فرنسا. تُعَدّ محكمة النقض الجهة المختصة بالبت في طلبات إعادة المحاكمة المتعلقة بالأحكام الجنائية النهائية. يتم تقديم الطلب إلى لجنة خاصة داخل محكمة النقض تُعرف بـ اللجنة الوطنية لإعادة المحاكمة (Commission nationale de révision des condamnations pénales)، والتي تتولى دراسة الطلبات المقدمة وتحديد ما إذا كانت تستوفي الشروط اللازمة.[١٩]

بعد أن تقوم اللجنة بمراجعة الطلب، تُحيل القضية إلى الغرفة الجنائية لمحكمة النقض (Chambre criminelle de la Cour de Cassation)إذا رأت أن هناك أسبابًا قوية لإعادة المحاكمة. تتولى الغرفة الجنائية البت في طلب إعادة المحاكمة وإصدار القرار النهائي بشأن إعادة فتح القضية أو تأييد الحكم السابق.

تتمتع محكمة النقض بسلطة إعادة تقييم الأدلة والنظر في الأخطاء المحتملة التي قد تكون وقعت أثناء المحاكمة الأصلية. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان تحقيق العدالة والتأكد من أن القرارات القضائية لم تتأثر بأخطاء جوهرية قد تضر بحقوق الأفراد.

تنص المادة ٦٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن محكمة النقض هي الجهة المختصة بالنظر في طلبات إعادة المحاكمة. ويُظهر هذا التنظيم رغبة المشرع في ضمان أن تكون عملية إعادة المحاكمة محكومة بإشراف أعلى سلطة قضائية، مما يعكس أهمية هذه العملية وحساسيتها.[٢٠]

إن وجود لجنة خاصة داخل محكمة النقض لدراسة طلبات إعادة المحاكمة يُظهر التزام النظام القانوني الفرنسي بضمان عدم وجود أخطاء قضائية جسيمة تُهدد حقوق الأفراد. وتتيح هذه الآلية

مراجعة دقيقة وموضوعية للأدلة والقرارات الصادرة، بما يضمن توازنًا بين استقرار النظام القضائي وحماية حقوق الأفراد.

إعادة المحاكمة في القانون الفرنسي هي إجراء استثنائي يهدف إلى تحقيق العدالة وتصحيح الأخطاء القضائية التي قد تحدث. يتم تحديد أسس هذا الإجراء بشكل دقيق لضمان ألا تُستخدَم إلا في الحالات التي تستحق فعلاً إعادة النظر. تتولى محكمة النقض، باعتبارها أعلى سلطة قضائية، النظر في طلبات إعادة المحاكمة لضمان حماية حقوق الأفراد واستقرار النظام القضائي.

المطلب الرابع: آثار صدور قرار إعادة المحاكمة

صدور قرار بإعادة المحاكمة يترتب عليه مجموعة من الآثار القانونية والإجرائية التي تهدف إلى تصحيح الخطأ القضائي وإعادة النظر في القضية. يمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي[٢١]:

١. **تعليق تنفيذ الحكم السابق** :بمجرد صدور قرار بإعادة المحاكمة، يتم تعليق تنفيذ الحكم السابق بشكل مؤقت. هذا يعني أن أي عقوبات مفروضة، مثل السجن أو الغرامات، قد تتوقف إلى حين الانتهاء من إجراءات إعادة المحاكمة.

٢. **إعادة فتح التحقيقات** :يترتب على قرار إعادة المحاكمة إعادة فتح التحقيقات وجمع الأدلة من جديد، وذلك لضمان أن تكون جميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالقضية متاحة أمام المحكمة التي ستنظر في القضية مجددًا. يتم التركيز على الأدلة الجديدة أو الوقائع التي لم تُطرح في المحاكمة السابقة.

٣. **إعادة النظر في الحكم** :تقوم المحكمة المختصة بالنظر في القضية مجددًا بناءً على الأدلة الجديدة أو التصحيحات التي تم تقديمها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعديل الحكم السابق، سواء بالإدانة أو التبرئة أو تخفيف العقوبة.

٤. **ضمان حقوق المتهم** :خلال إعادة المحاكمة، يتمتع المتهم بجميع الضمانات القانونية التي تُكفل له في المحاكمة الأولى، بما في ذلك الحق في الدفاع والحق في حضور جلسات المحاكمة وتقديم الأدلة والشهود.

٥. **إمكانية التعويض** :في حال ثبوت براءة المتهم بعد إعادة المحاكمة، يحق له طلب تعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء الحكم الخاطئ. يهدف هذا التعويض إلى جبر الأضرار النفسية والمادية التي قد يكون المتهم تعرض لها بسبب الإجراءات القضائية السابقة.

تنص المادة ٦٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أن محكمة النقض هي الجهة المختصة بالنظر في طلبات إعادة المحاكمة. ويُظهر هذا التنظيم رغبة المشرع في ضمان أن

تكون عملية إعادة المحاكمة محكومة بإشراف أعلى سلطة قضائية، مما يعكس أهمية هذه العملية وحساسيتها[٢٢].

إن وجود لجنة خاصة داخل محكمة النقض لدراسة طلبات إعادة المحاكمة يُظهر التزام النظام القانوني الفرنسي بضمان عدم وجود أخطاء قضائية جسيمة تُهدد حقوق الأفراد. وتتيح هذه الآلية مراجعة دقيقة وموضوعية للأدلة والقرارات الصادرة، بما يضمن توازنًا بين استقرار النظام القضائي وحماية حقوق الأفراد.

إعادة المحاكمة في القانون الفرنسي هي إجراء استثنائي يهدف إلى تحقيق العدالة وتصحيح الأخطاء القضائية التي قد تحدث. يتم تحديد أسس هذا الإجراء بشكل دقيق لضمان ألا تُستخدَم إلا في الحالات التي تستحق فعلاً إعادة النظر. تتولى محكمة النقض، باعتبارها أعلى سلطة قضائية، النظر في طلبات إعادة المحاكمة لضمان حماية حقوق الأفراد واستقرار النظام القضائي.

المبحث الرابع

لمقارنة بين القانونين العراقي والفرنسي في موضوع إعادة المحاكمة

المطلب الاول: أوجه التشابه

يتشابه كلا من القانون العراقي والفرنسي في موضوع إعادة المحاكمة فيما يخص السعي لتحقيق العدالة وتصحيح الأخطاء القضائية. فيما يلي بعض النصوص القانونية التي يمكن أن تعكس أوجه التشابه:

١. **الأسس القانونية لإعادة المحاكمة** :تتفق قوانين إعادة المحاكمة في العراق وفرنسا في أن ظهور أدلة جديدة أو اكتشاف خطأ قضائي يعدان من الأسباب الرئيسية التي تسمح بإعادة النظر في القضية. كلا القانونين يهدفان إلى تحقيق العدالة وإنصاف المتهمين الذين قد يكونوا تعرضوا لأخطاء في محاكماتهم الأصلية.

٢. **السلطات القضائية المختصة** :على الرغم من الاختلاف في الجهات التي تتولى النظر في طلبات إعادة المحاكمة، إلا أن كلا القانونين يُسند هذه المهمة إلى أعلى الجهات القضائية في البلد، مما يعكس أهمية الموضوع وحساسيته. في العراق، تُعرض الطلبات على محكمة التمييز، وفي فرنسا تتولى محكمة النقض هذه المسؤولية.

٣. **الإجراءات المترتبة على إعادة المحاكمة** :يعكس كلا النظامين اهتمامًا مشتركًا بضمان فحص الأدلة بعناية في حال إعادة المحاكمة. فإعادة فتح القضية تعني تعليق الحكم السابق وإعادة دراسة الأدلة والشهادات بشكل شامل، مع اختلافات طفيفة في التفاصيل الإجرائية بين

النظامين.

٤.**التعويض عن الخطأ القضائي** :يتفق القانونان في منح الحق للمتهم في طلب التعويض إذا تم إثبات براءته بعد إعادة المحاكمة. وعلى الرغم من أن معايير وآليات التعويض قد تختلف بين البلدين، إلا أن الهدف واحد وهو جبر الضرر الذي لحق بالمتهم جراء الخطأ القضائي.

هذه النصوص تعكس التشابه الأساسي في الهدف من إعادة المحاكمة بين القانونين العراقي والفرنسي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق القانونية والإجرائية الخاصة بكل نظام.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف

١.المدة الزمنية: يختلف القانونان في المدة المسموح بها لتقديم طلب إعادة المحاكمة. ففي القانون العراقي، يمكن تقديم الطلب خلال مدة معينة من تاريخ اكتشاف السبب الموجب لإعادة المحاكمة، بينما في القانون الفرنسي قد تكون المدة أطول أو غير محددة في بعض الحالات.

٢.نطاق التطبيق: قد يختلف نطاق تطبيق إعادة المحاكمة بين القانونين. فالقانون الفرنسي قد يسمح بإعادة المحاكمة في قضايا أوسع مقارنة بالقانون العراقي.

٣.إجراءات التقديم: تختلف إجراءات تقديم طلب إعادة المحاكمة بين البلدين. فقد يكون القانون الفرنسي أكثر تفصيلاً في تحديد الإجراءات والوثائق المطلوبة.

٤.دور النيابة العامة: في القانون الفرنسي، قد يكون للنيابة العامة دور أكبر في عملية إعادة المحاكمة مقارنة بالقانون العراقي.

٥.التعويض: قد يختلف القانونان في مسألة التعويض عن الأضرار الناتجة عن الحكم الخاطئ. فالقانون الفرنسي قد يكون أكثر وضوحاً وتفصيلاً في تحديد آليات التعويض.

٦.الأسباب الموجبة: رغم وجود تشابه في الأسباب العامة، إلا أن هناك اختلافات في تفاصيل وتفسير الأسباب الموجبة لإعادة المحاكمة بين القانونين.

٧.الرقابة الدولية: قد يكون القانون الفرنسي أكثر انفتاحاً على الرقابة الدولية في قضايا إعادة المحاكمة، خاصة مع وجود فرنسا في الاتحاد الأوروبي والتزامها بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

الخاتمة

يعد موضوع إعادة المحاكمة من الموضوعات الهامة والحيوية في القانون الجنائي، ويعكس التزام النظامين القانونيين العراقي والفرنسي بتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد. من خلال دراسة مقارنة بين القانونين، يمكن الاستفادة من التجارب المختلفة لتطوير وتحسين النظام القانوني

العراقي، وتعزيز ضمانات العدالة فيه. نأمل أن تسهم النتائج والتوصيات الواردة في هذا البحث في تحسين الإجراءات القانونية المتعلقة بإعادة المحاكمة، وتحقيق العدالة المنشودة للمتقاضين.

النتائج

١.الضمانات القانونية :تبيّن أن كلا القانونين، العراقي والفرنسي، يتضمنان ضمانات قانونية لإعادة المحاكمة، مما يعكس التزامهما بتحقيق العدالة وتصحيح الأخطاء القضائية. ومع ذلك، هناك تفاوت في تطبيق هذه الضمانات والإجراءات المتبعة في كل نظام.

٢.الشروط والأسباب :تتشابه الشروط والأسباب التي تجيز إعادة المحاكمة في كلا القانونين، مثل اكتشاف أدلة جديدة أو ثبوت تزوير الأدلة المستخدمة. ولكن هناك بعض الاختلافات في التفاصيل وتفسير هذه الشروط.

٣.إجراءات التقديم :تختلف إجراءات تقديم طلب إعادة المحاكمة بين القانونين من حيث التفصيل والدقة، حيث يتميز القانون الفرنسي بإجراءات أكثر تفصيلاً وتنظيماً مقارنة بالقانون العراقي.

٤.دور السلطات المختصة :يظهر البحث أن هناك توافقاً بين القانونين في أن المحكمة العليا هي الجهة المختصة بنظر طلبات إعادة المحاكمة، إلا أن هناك اختلافات في مدى تدخل النيابة العامة ودورها في هذه العملية.

٥.التعويض :تبين أن القانون الفرنسي يحتوي على نصوص أكثر وضوحاً وتفصيلاً بشأن تعويض الأضرار الناتجة عن الأحكام الخاطئة، مما يساهم في تعزيز حقوق المتقاضين.

التوصيات

١.تطوير التشريعات :يوصى بمراجعة وتطوير التشريعات العراقية المتعلقة بإعادة المحاكمة لتكون أكثر وضوحاً وتفصيلاً، والاستفادة من التجارب الفرنسية في هذا المجال.

٢.تعزيز دور النيابة العامة :يُنصح بتعزيز دور النيابة العامة في عملية إعادة المحاكمة، بحيث تكون لها صلاحيات أكبر في فحص الطلبات والتأكد من استيفائها للشروط القانونية.

٣.تحديد إجراءات دقيقة :من الضروري تحديد إجراءات دقيقة وواضحة لتقديم طلب إعادة المحاكمة، بما يشمل الوثائق المطلوبة والمدة الزمنية المسموح بها لتقديم الطلب.

٤.التعويض عن الأضرار :ينبغي وضع نصوص قانونية واضحة لتحديد آليات التعويض عن الأضرار الناتجة عن الأحكام الخاطئة، لضمان حقوق المتضررين وتحقيق العدالة.

٥.التدريب والتوعية :يجب العمل على تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين على أحكام إعادة المحاكمة وإجراءاتها، لتعزيز فهمهم ورفع مستوى كفاءتهم في التعامل مع هذه القضايا.

٦.الرقابة الدولية :ينصح بفتح المجال أمام الرقابة الدولية في قضايا إعادة المحاكمة، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لتعزيز مصداقية النظام القانوني العراقي.

هوامش البحث

[١]. القيسي، أحمد. إعادة المحاكمة في القانون الجنائي: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الفرنسي. بغداد: دار الثقافة القانونية، ٢٠٢٣.ص١١٢

[٢] عبد الرحمن، محمد. (٢٠١٧). القانون المدني العراقي. بغداد: دار الكتب القانونية. ص. ١٥٠.

[٣] الجوادي، علي. (٢٠١٩). مبادئ قانون المرافعات. بغداد: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص. ٢٠٠.

[٤] ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.ص٢٤٢

[٥] معجم المصطلحات القانونية، مكتبة لبنان ناشرون.ص١٢٣

[٦]. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته.

[٧]. السنهوري، عبد الرزاق. الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.ص١٢٥

[٨]. العبيدي، علي حسين. "إجراءات إعادة المحاكمة في التشريع العراقي." مجلة العلوم القانونية ١٥، العدد ٢ (٢٠١٥): ٤٥-٦٨.ص٥٥

[٩]. المحكمة الاتحادية العليا العراقية. قرارات وأحكام في إعادة المحاكمة. بغداد: منشورات القضاء العراقي، ٢٠١٨.ص٢٤

[١٠]. الجمهورية العراقية. قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩. بغداد: وزارة العدل.

٩. الجابري، علي حسين .شرح قانون المرافعات المدنية .بغداد: دار الكتب القانونية، ٢٠١٥.ص١١٢

[١٢]. السامرائي، محمد خالد. مبادئ العدالة في القانون العراقي. بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠١٩.ص١٢

[١٣]. عبد الله، أحمد. "إعادة المحاكمة في القانون العراقي: دراسة تحليلية." مجلة الدراسات القانونية، مجلد ١٥، عدد ٣ (٢٠٢٢): ٤٥-٦٧.ص٥٨

[١٤]. وزارة العدل العراقية .قانون أصول المحاكمات الجزائية .بغداد: وزارة العدل، ٢٠٢٠.

[15] Guillien, Vincent, and Jean-Paul Doucet. Dictionnaire de Droit. Paris: Presses Universitaires de France, 2018.p45

[16].Code de Procédure Pénale

[17].Jean Pradel, "Droit pénal et procédure pénale", 2021

[18].Pierre Véron, "La révision des condamnations pénales en France", Revue de droit pénal, 2019. P5

[19].Serge Guinchard, "Droit et pratique de la procédure pénale", Dalloz, 2020, p50

[20].Henri Leclerc, "La révision des procès criminels: une nécessité de justice", Éditions L'Harmattan, 2018, p22

[21] . Henri Leclerc, "La révision des procès criminels: une nécessité de justice", Éditions L'Harmattan, 2018, p23

[22].Henri Leclerc, "La révision des procès criminels: une nécessité de justice", Éditions L'Harmattan, 2018. P25

المصادر والمراجع

اولاً. الكتب العربية

١.القيسي، أحمد .إعادة المحاكمة في القانون الجنائي: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الفرنسي . بغداد: دار الثقافة القانونية، ٢٠٢٣.

٢.محمد، علي .إعادة المحاكمة في القانون الجزائي: دراسة مقارنة .القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٢. ص١٣٢.

٣.السنهوري، عبد الرزاق .الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي .عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠. ص١٢٥.

٤.الجابري، علي حسين .شرح قانون المرافعات المدنية .بغداد: دار الكتب القانونية، ٢٠١٥.

٥.السامرائي، محمد خالد .مبادئ العدالة في القانون العراقي .بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠١٩.

٦.صالح، هاشم عبد الرضا. إجراءات الطعن في الأحكام القضائية. النجف: دار النشر الجامعي، ٢٠٢١.

ثانياً. الكتب الاجنبية

1.Henri Leclerc, La révision des procès criminels: une nécessité de justice. Éditions L'Harmattan, 2018..

2.Jean Pradel, Droit pénal et procédure pénale. 2021.

3.Serge Guinchard, Droit et pratique de la procédure pénale. Dalloz, 2020.

ثالثا. المجلات

١.العبيدي، علي حسين. "إجراءات إعادة المحاكمة في التشريع العراقي" *مجلة العلوم القانونية*، 15، العدد ٢ (٢٠١٥): ٤٥-٦٨. ص٥٥.

٢.عبد الله، أحمد. "إعادة المحاكمة في القانون العراقي: دراسة تحليلية" *مجلة الدراسات القانونية*، مجلد ١٥، عدد ٣ (٢٠٢٢): ٤٥-٦٧. ص٥٨.

3.Pierre Véron, "La révision des condamnations pénales en France", Revue de droit pénal, 2019..

٤.عبد الله، حسن. "إعادة المحاكمة في القانون الجزائي: الأسباب والتطبيقات" *المجلة القانونية العربية*، تم

الوصـول إليـه فـي ٨ أكتـوبر ٢٠٢٤ https://www.example-legal-article.com/retrial-in-criminal-law.

رابعاً. الدساتير والقوانين

١.المحكمة الاتحادية العليا العراقية .*قرارات وأحكام في إعادة المحاكمة* .بغداد: منشورات القضاء العراقي، ٢٠١٨.

٢.قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته.

٣.الجمهورية العراقية .*قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩* .بغداد: وزارة العدل.

٤.وزارة العدل العراقية .*قانون أصول المحاكمات الجزائية* .بغداد: وزارة العدل، ٢٠٢٠.

5.Code de Procédure Pénale.

Sources and References

First. Arabic Books

1 .Al-Qaisi, Ahmed. Retrial in Criminal Law: A Comparative Study between Iraqi and French Law. Baghdad: Dar Al-Thaqafa Al-Qanuniya, 2023.

2 .Muhammad, Ali. Retrial in Criminal Law: A Comparative Study. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2022. P. 132.

3 .Al-Sanhouri, Abdul Razzaq. Al-Wasit in Explaining the Iraqi Criminal Procedure Code. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010. P. 125.

4 .Al-Jabari, Ali Hussein. Explanation of the Civil Procedure Code. Baghdad: Dar Al-Kotob Al-Qanuniya, 2015.

5 .Al-Samarrai, Muhammad Khalid. Principles of Justice in Iraqi Law. Beirut: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2019.

6 .Saleh, Hashem Abdul-Rida. Procedures for Appealing Judicial Rulings. Najaf: Dar Al-Nashr Al-Jami'i, 2021.

Third. Magazines

1. Al-Ubaidi, Ali Hussein. "Retrial Procedures in Iraqi Legislation." Journal of Legal Sciences 15, Issue 2 (2015): 45-68. P55.

2. Abdullah, Ahmed. "Retrial in Iraqi Law: An Analytical Study." Journal of Legal Studies, Vol. 15, Issue 3 (2022): 45-67. P58.

3. Pierre Véron, "La révision des condamnations pénales en France", Revue de droit pénal, 2019..

4. Abdullah, Hassan. "Retrial in Criminal Law: Reasons and Applications". Arab Legal Magazine, accessed October 8, 2024. https://www.example-legal-article.com/retrial-in-criminal-law.

Fourth. Constitutions and Laws

1. The Federal Supreme Court of Iraq. Decisions and Rulings on Retrial. Baghdad: Publications of the Iraqi Judiciary, 2018.

2. The Iraqi Code of Criminal Procedure No. 23 of 1971 and its Amendments.

3. The Republic of Iraq. The Code of Civil Procedure No. 83 of 1969. Baghdad: Ministry of Justice.

4. The Iraqi Ministry of Justice. The Code of Criminal Procedure. Baghdad: Ministry of Justice, 2020.

5Code de Procédure Pénale.